المخطط الإقليمي ودوره في توجيه توسع المخططات التنظيمية في سورية[1]

سليم دعبول[2] الدكتور يسار عابدين[3]

الدكتور حسام بركات[4]

الملخص

تعدُّ مسألة التنمية لتراب الدول أحد المتطلبات الرئيسة للنهوض بمجمل القطاعات الأخرى، فقد لجأت الدول لتحقيق ذلك إلى أداتين هما التخطيط الإقليمي بوصفه أداة خطيرة ومؤثرة في المجريات العمرانية، والخطط التنموية الخمسية.

دُرِسَ المخطط الإقليمي وتأثيره في المجريات العامة للتخطيط العمراني من خلال دراسة نظرية تتعلق بتعريف الإقليم وسماته الرئيسة والمخطط الإقليمي وعناصره.

ومن ثم دُرِسَ المخطط العمراني ومكوناته وأشكال وجوده داخل الأقاليم وقد دُرِسَتْ هذه المخططات من خلال العلاقات التوجيهية للمخططات الإقليمية، كما ميز البحث بين المناطق الجغرافية التي تغطيها المخططات الإقليمية وكيفية إعداد كل منها والمتدخلين في عمليات التحضير والإنجاز، كل ذلك كان من خلال طرح بعض الأمثلة لمخططات مدن منطقة القلمون.

[1] أعد البحث في سياق رسالة الدكتوراه للطالب سليم دعبول بإشراف الأستاذ الدكتور يسار عابدين ومشاركة الأستاذ الدكتور حسام بركات ..

[2] قسم التخطيط والبيئة- كلية الهندسة المعمارية -جامعة دمشق.

[3] أستاذ مساعد- قسم التخطيط والبيئة- كلية الهندسة المعمارية -جامعة دمشق.

[4] أستاذ- قسم التخطيط والبيئة- كلية الهندسة المعمارية -جامعة دمشق.

وفي النهاية تم التوصل إلى تحديد محاور رئيسية إقليمية توجيهية تفرض نفسها على المخططات التنظيمية بحيث تتحقق عمليات الانسجام والتوافق بين ما يجري على مستوى الإقليم وما يجري على مستوى التجمعات العمرانية داخله.

كما تم تأكيد ضرورة احترام العلاقات القائمة والمتبادلة بين المخططات التنظيمية للمدن ضمن الإقليم الواحد، بحيث توفر الانسجام وتجنب التعارض بين نشاطات متقابلة ومتجاورة للمخططات العمرانية المتجاورة، وهو الأمر ذو الشأن في توفير المساحات العمرانية والبنى التحتية والكلفة الاقتصادية لمجتمعاتنا الحضرية.

1- مقدمة :

تعددت سياسة المجتمعات واختلفت بنظرتها إلى مسألة التنمية على مستوى ترابها الوطني فمنها من اعتمد على مبدأ التخطيط الإقليمي الشامل والمتكامل لمجمل قطاعات الدولة (الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والبيئية) مثل المجتمعات الأوربية والمجتمع التونسي بحيث تحقق توازناً وتناسقاً بين مختلف أقاليمها الوطنية، ومنها من اعتمد على الخطط التنموية الخمسية دون إعطاء الجدية اللازمة لجدوى التخطيط الإقليمي على غرار معظم مجتمعات دول العالم الثالث والمجتمع السوري حيث لم يطبق التخطيط الإقليمي بمفهومه الحديث إلا منذ بضع سنوات، بحيث تقدم هذه الخطط العلاجات الأولية الضرورية لإسعاف قضايا التنمية ومسائلها في الدولة دون التركيز على الأهمية اللازمة والمطلوبة لتحقيق التناغم والتوافق بين القطاعات والمجالات والنشاطات كلّها والفعاليات الاجتماعية والاقتصادية والخدمية والبيئية وغيرها، التي توجد على الأصعدة الوطنية والإقليمية والمحلية بحيث ظلت هذه المستويات الثلاثة تعاني من ضعف التخطيط وعدم وضوح الربط فيما بينها حيث بقيت هذه المستويات التخطيطية متجاورة أفقياً ومكانياً دون الحاجة إلى توضعها شاقولياً وإجراء التقاطعات الضرورية لمنع حدوث التناقضات والاختلالات التوازنية فيما بينها على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والعمراني والبيئي، الأمر الذي أدى إلى استمرار التخطيط بشكل أفقي مفتوح وعدم توضعه شاقولياً، ومن ثَمَّ إغلاق مستوياته التخطيطية المتعددة التي سوف تسمح بالاطلاع على المشاريع الكبرى كلّها للبنى الرئيسة والتناغم والتناسق بين المستويات والقطاعات كلّها في البلد الواحد، كما أنه يمكن أن يتعدى هذا التخطيط ليشمل أجزاء من عدة مدن متجاورة مكانياً بحيث تتحول إلى إقليم تخطيطي واحد تتحقق فيه تنمية شاملة على المستويات العمرانية والاقتصادية والاجتماعية

والبيئية كما هو الحال الآن على مستوى القارة الأوربية وظهور الاتحاد الأوربي ليس كمجرد كيان سياسي بل كذلك ككيان اقتصادي واحد له خططه الإقليمية التنموية الشاملة على مستوى البنى التحتية والبنى الفوقية.

ونتيجة للاعتماد على الخطط الخمسية وغياب التخطيط على المستوى الوطني والإقليمي وبقائه على المستوى المحلي فقد ظهرت حالات من الاختلال وعدم التوازن الاقتصادي والاجتماعي والسكاني والعمراني الأمر الذي انعكس أيضاً على الحالة البيئية للدولة وأدى إلى بروز قضايا وأزمات متعددة ومتشابكة وفقدان التوازن في المسألة التنموية الشاملة، ولهذا كان لابد من التفكير والتوجه نحو حل شامل ومتكامل يتعلق بالتخطيط الشمولي للدولة ككل أي المخطط الوطني والذي يتطلب إعداده إمكانيات مادية وفنية هائلة أو بالتخطيط على مستوى شاقولي أدنى منه مباشرة، وهو التخطيط الإقليمي لمجمل أقاليم البلد الواحد بشكل عام، فماذا يعني التخطيط الإقليمي وممّ يتكون مخططه؟ وما علاقته بالتخطيط العمراني والمخططات التنظيمية ؟ وأين مكان وجود كل منهما ضمن سلسلة التخطيطات العمرانية المعمول بها ضمن القطر السوري؟

2- التخطيط الإقليمي ومسألة التنمية: يمكن شرح أو توضيح مفهوم التخطيط الإقليمي من خلال تعاريف عدة وفقاً لاختلاف تخصصات الباحثين والدارسين، ولكن تؤكد هذه التعاريف جميعها فكرة وجود أهداف يجب بلوغها من خلال أساليب ووسائل وخطط لحل مشاكل التجمعات البشرية الراهنة والمستقبلية، حيث يعرف التخطيط الإقليمي[1] بأنه توجيه وتفعيل لمجمل النشاطات والفعاليات الموجودة في الإقليم الواحد مع التنسيق والربط فيما بينها ولاسيما النشاطات الصناعية والتجارية والزراعية والسياحية من جهة والاجتماعية والعمرانية من جهة أخرى، ويعرفه بعض الباحثين بأنه (علم تطبيقي

[1]– د.صلاح الدين بحيري، قراءات في التخطيط الإقليمي– وجهة نظر جغرافية، دار الفكر، 1994، الطبعة الأولى. ص 12.

عناصره هي الإنسان والاقتصاد والمكان والزمان)[1]، كما يهدف إلى وضع خطة إستراتيجية متكاملة وشاملة لمستقبل الإقليم مع إيجاد وبعث محاور أو مسارات توجيهية من أجل تنمية كامل أنحاء الإقليم وتطويره وتكامل نشاطاته بشكل مستدام، يضاف إلى ذلك ضرورة تناغم مفهوم التخطيط الإقليمي وتكامله مع قضية التنمية لأنها تمثل عملية متكاملة وشاملة في المستقبل من أجل إحداث تطور وتقدم متوازن ومتناسق في مناحي الحياة المجتمعية والخدمية كافةً.

على عكس ما تم في مسألة تنمية الدولة فقضية التنمية ضمن الخطط الخمسية المتعددة والمتتابعة كانت تهتم بحل قضايا وأزمات تطرأ على المجتمع والبلد فيتم توجيه هذه الخطط باتجاهها لمعالجتها ضمن إطار ضيق لا يتعدى الظواهر الخارجية ودون دراسة الأسباب المنطقية والفعلية لبروزها وتفاقمها أي أنها كانت وما زالت تركز على قضية التنمية القطاعية أو التنمية الجزئية مثل تنمية قطاع شبكة الطرق والمواصلات، وقطاع التعليم، وقطاع الإسكان، وقطاع الصحة وغيره من القطاعات بحيث تعالج الخطة موضوعات بذاتها منفصلة عن جوارها ومحيطها العام ودون الربط والتنسيق بين هذه القطاعات المختلفة بالحجم والخصائص والميزات، على مستوى تخطيط المدينة وقطاعاتها السكنية والخدمية، وقد استمر ذلك حتى العقد الثاني من القرن العشرين[2] دون مراعاة التخطيط الشامل والمتكامل على مستوى البلد أو على مستوى أقاليمه المتعددة بحيث تتحقق مسائل التوازن الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والبيئية وإبعاد الأزمات والمشاكل المستعصية مكانياً وزمانياً.

ولكن لابد لقضية التنمية من أداة تطبيقية واقعية وهذه الأداة هي التخطيط الإقليمي الذي يستند إلى احتياجات واقعية شاملة للقطاعات كلّها، فضلاً عن معلومات دقيقة

[1] – د.عقيلي، طلال، المجلس الأعلى للعلوم أسبوع العلم 47، مؤتمر التخطيط الإقليمي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في سورية، 26– 29 تشرين الثاني 2007.

[2]– د. صلاح الدين بحيري، قراءات في التخطيط الإقليمي– المرجع السابق، الصفحة السابقة.

تتكامل مع منهجه العلمي الذي يضع البرامج والتوجهات المهيكلة للقطاعات كلّها وعلى مستوى الإقليم الواحد حيث يصل إلى تحقيق نتائج سليمة تهم التنمية الشاملة بالاعتماد على معطيات ومقدمات صحيحة وهادفة، بحيث يمكن الوصول إلى عملية تنمية مبرمجة ومخطط لها تشكل نهجاً سليماً لبناء أقاليمها تتحقق فيه ظروف الحياة المناسبة للفرد والمجتمع.

ويؤدي المخطط الإقليمي، بوصفه منهجاً علمياً لفعل التخطيط، دور الموجه والمحدد للمخططات التنظيمية التي تقع ضمن إقليمه، وذلك من خلال محاوره الأساسية والثانوية التي ينبغي التعامل معها واحترامها ضمن أنطقة المخططات التنظيمية التي تمر بها.

3- تعريف الإقليم وماهيته: تعد الإجراءات والتوجهات الهادفة إلى تحديد وتشكيل مكاني معين ضمن نطاق جغرافي واقتصادي وبشري على الرغم من تداخلها وصعوبتها إحدى الخطوات المهمة على صعيد تعريف الإقليم وتحديده، وكذلك على صعيد تقسيم الدولة مناطقياً إلى عدة وحدات إقليمية متجاورة تتباين من حيث الخصائص والسمات الذاتية المميزة، الأمر الذي سوف يسهل عمليات تحديد المعطيات المادية والطبيعية وجمعها لكل إقليم على حدة، ومن ثم إعداد الدراسة التحليلية الشاملة للإقليم تمهيداً لوضع مخططات إقليمية وتنظيمية على مستوى أقاليم الدولة كلّها آخذة بالحسبان قضيتي التجاور المكاني والزماني لتحقيق التوازن والانسجام فيما بينهما للوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة التي تتميز بطول برنامجها الزمني واستمراره وشموليتها المكانية والقطاعية (قطاع صحة، قطاع سكني، قطاع تعليمي، قطاع نقل ومواصلات، وغيره من القطاعات الأخرى) كما ستربط بين التوجهات الاقتصادية للإقليم وتنميته عمرانياً واجتماعياً مع المحافظة على البيئة سليمة لتوفير إطار العيش الصحي للسكان كافةً.

وعلى الرغم من وجود أكثر من تقسيم مناطقي للقطر العربي السوري إلا أنه ظل ضمن الإطار الوصفي والنظري وللاستعمال السياسي المجرد، ولعل ذلك يرجع لقدمه الزمني من جهة ولعدم التركيز على السمات الرئيسة ونقاط الضعف والقوة كلٍّ على حدة من جهة ثانية.

4- سمات الإقليم الرئيسة:

أ– السمات السكانية والإسكانية: وتشمل المعطيات والإحصائيات الحديثة كلّها المتعلقة بسكان الإقليم بمختلف تجمعاته العمرانية من حيث كثافاته السكانية وطرائق عيشه المختلفة، وكذلك مستوياتهم المادية والعلمية والنشاطات المهنية والوظيفية والمشاكل البيئية الحاصلة نتيجة الممارسات اليومية والتدخلات العشوائية وغير المدروسة النتائج والمسارات، كما تشمل البيانات الإسكانية للإقليم عدد المساكن وأنواعها المختلفة من مساكن فردية إلى مساكن جماعية وكثافاتها المختلفة.

ب – السمات الجغرافية: وتهتم بتحديد موقع كل إقليم ومساحته وحدوده وشكله، فضلاً عن عناصره المناخية وثرواته التحتية والتي تؤثر مجتمعة تأثيراً كبيراً في تحديد أحجام المراكز الكبرى وفي عملية تركيزها [1].

ت – السمات الأثرية: وتشمل تحديد المواقع الطبيعية والمواقع الثقافية والأثرية من أجل التعامل معها بالحماية والإحياء للمحافظة عليها وإدخالها ضمن خطط الإقليم خاصة والقطر عامة لدعم الدورة الاقتصادية والسياحية.

ث – النشاطات الاقتصادية: الزراعة والصناعة والتجارة الموجودة على فضاء الإقليم فضلاً عن نشاطات القطاع السياحي والترفيهي والخدمي.

ج – سمات البنية التحتية: وتحتوي على مجمل أنواع الشبكات من شبكات مياه شرب، شبكات صرف صحي ومحطات معالجة مختلفة، شبكات اتصالات أرضية وفضائية، شبكات الكهرباء وأحياناً شبكات الغاز وغيرها.

[1] - عطوي، عبد الله ، جغرافية المدن،ج 3، دار النهضة العربية، بيروت، 2002.ص 22 - 26.

ح – سمات البنية الخدمية: وتشتمل على طرق المواصلات البرية والجسور والأنفاق وخطوط السكك الحديدية والموانئ الجوية والبحرية والبرية ومحطات توليد الطاقات الكهربائية والطاقات المتجددة ومحطات التصفية وتنقية المياه ومحطات المعالجة للنفايات السائلة والصلبة والفضلات المنزلية ومختلف الأبنية العامة والمؤسسات من قطاع تعليمي وصحي وثقافي وترفيهي وسياحي وإداري وغيره، بحيث إنَّ جمع هذه السمات والعناصر والبيانات الإحصائية وفرزها يقدم لنا فكرة عامة وشاملة عن درجة تطور الإقليم المنسوب إلى تلك السمات والبيانات ونموه، كما يدلل على الظواهر المرضية والظواهر الصحية السليمة للإقليم ويوجه تدخل أهل الاختصاص وأصحاب القرار لتفعيل عملية التنمية ومباشرتها لاستمرار تقدم الإقليم ونموه وموازنته مع جواره من الأقاليم.

5- مركزية المخطط الإقليمي: يمكننا تقسيم المتعاونين في المشروع الإقليمي إلى ثلاث فعاليات وجهات متدرجة بالحجم والاتساع من الأعلى إلى الأسفل:

أ– جهة سياسية أو متخذة قرار: وتتمثل بإحدى السلطات السياسية صاحبة القرار للبلد بشكل عام التي تكون مؤهلة لاتخاذ القرار الإقليمي، أي قرار وضع مخطط إقليمي لمنطقة ما وفقاً لمعطيات عامة وخاصة تتعلق بالإقليم نفسه والأقاليم المجاورة له.

ب– جهة تنفيذية: وتكون مؤهلة ومهيأة فنياً ومادياً ومسؤولة عن تنفيذ القرار الإقليمي بحيث يعبر التنفيذ عن روح القرار وجوهره غير متناقض معه أو غريب عنه، ومؤهلة كذلك لحل الإشكاليات التي قد تصاحب عمليات التطبيق الواقعي والفعلي للمشروع الإقليمي المستقبلي.

ج – جهة محلية: تعمل على مناقشة مسودة القرار وقضايا التنمية المكانية والإقليمية مع الجماهير الشعبية التي تمثل العناصر السكانية للإقليم كافةً وهي التي تتأثر بشكل

مباشر سلباً أو إيجاباً بالمشاريع والقرارات الإقليمية المتخذة فهي الجهة الأساسية وصاحبة المصلحة في المشروع الإقليمي.

ومن خلال تتبع المخطط البياني للمتعاونين في المشروع الإقليمي نرى الهيكلية الهرمية للجهات الثلاث بحيث تتشكل علاقة طردية من الأعلى باتجاه الأسفل أي أن حجم كل جهة من الجهات الثلاث يكبر بدءاً من رأس الهرم أو الجهة المتخذة للقرار مروراً بالجهة المنفذة له التي قد تتعدد وتتسع في الإقليم الواحد، ومن ثم نزولاً نحو قاعدة الهرم التي تمثل أوسع الجهات الثلاث لأنها تمثل مجمل شرائح المجتمع السكاني بأطيافه كلّها الاجتماعية والاقتصادية والتي تكون هدفاً للقرار الإقليمي سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وكذلك مكاناً لتوزيع الأولويات والأسبقيات الزمنية والمكانية على ضوء أهداف المشروع وطموحاته وتوجهاته، إلا أن هذه العلاقة الطردية أوقعت مسائل النمو والتنمية الإقليمية في الدول النامية في كثير من المشاكل لكونها تعتمد على فكرة المركزية المطلقة للسلطات الحكومية المختصة، ولهذا فمن الممكن اقتراح تحويلها إلى علاقة تبادلية، إذ يجب في القرن الواحد والعشرين البدء بمسائل التخطيط من القواعد الشعبية مروراً بالقواعد الفنية والتنفيذية وانتهاء بالجهة المتخذة للقرار، ومن ثم العودة نحو قاعدة الهرم.

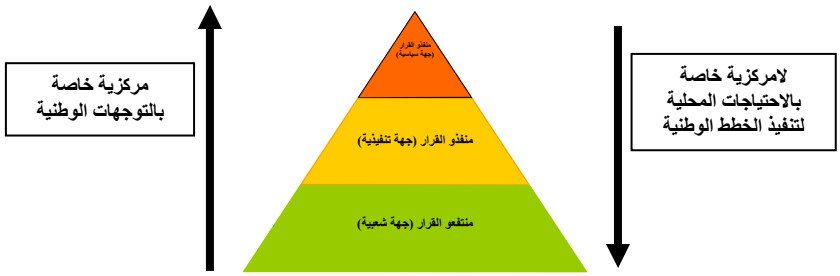

شكل رقم (1) يبين الهيكلية الهرمية للمتدخلين في صياغة المشروع الإقليمي.

المصدر: – من إعداد الباحث، 2008.

6- مكونات المخطط الإقليمي: يمكن أن يتكون المخطط الإقليمي من مجموعة من الوثائق التخطيطية أهمها:

1- وثيقة تبين حدود الإقليم.

2- وثيقة تبين استعمالات الأراضي في الإقليم.

3- المخططات التنظيمية لمختلف أشكال التجمعات العمرانية من مدن وقرى وبلديات موجودة داخل حدود المخطط الإقليمي، حيث تشتمل هذه المخططات التنظيمية على اللوحات التخطيطية مع أنظمة ضابطة البناء التي تختلف وتتباين من مخطط تنظيمي إلى آخر وفقاً لكبر حجم التجمع العمراني وصغره.

4- تحديد اتجاهات النمو العمراني والانتشار السكاني داخل الإقليم ومعوقاته المختلفة، وذلك من خلال تحديد التوسع العمراني وضبطه للمخططات التنظيمية للتجمعات العمرانية المتنوعة والموجودة داخل حدود الإقليم.

5- تركيز المشاريع الكبيرة والمهيكلة للإقليم، وذلك من خلال تحليل القاعدة البيانية للمعطيات السكانية والبيئية والطبيعية المتعلقة به التي من شأنها أن تخلق تناغماً وانسجاماً بين مختلف التجمعات العمرانية ومخططاتها التنظيمية.

6- علاقة الإقليم ومكوناته المتعددة بالأقاليم المجاورة وبإشراف التخطيط الوطني العام للبلد وتوجيهه.

7- لحظ المحاور والمسارات التوجيهية للتنمية الشاملة للتخطيط الوطني واحترامها من قبل المخطط الإقليمي الخاص بكل إقليم، يعدُّ المخطط الإقليمي بمنزلة وثيقة موجهة للدراسات التنظيمية والتفصيلية والمناطقية في الإقليم الواحد.

8- لحظ مختلف أشكال المشاريع التنموية العمرانية والاقتصادية والاجتماعية الهادفة لرفع سوية الإقليم التي تدخل ضمن الخطة العامة التنموية للبلد بحيث يكون الانسجام أقرب ما يكون بين الوضع السياسي والاقتصادي للبلد.

9- الخارطة المناخية للإقليم الواحد ولكامل التراب الوطني مع البيانات والمعطيات المناخية كلّها من (رياح، رطوبة، حرارة، هطولات مطرية، وغيرها من عناصر مناخية) التي تشكل قاعدة مناسبة للانطلاق العلمي الصحيح بوضع المخططات الإقليمية على مستوى كامل التراب الوطني.

10- خرائط لتوزيع النشاطات المختلفة والخدمية وخرائط التنمية الاستثمارية من مشاريع سكنية (مدن جديدة – ضواحي سكنية- جمعيات) وصناعية (مدن صناعية – مناطق حرفية) وسياحية (قرى اصطياف- مجمعات ترفيهية) مناطق حساسة (محميات طبيعية – بيئية- أثرية).

11- القوانين التشريعية الإقليمية المناسبة لتركيز خطط التنمية المستدامة في المجالات كلّها وبشكل منسجم ومتكامل ومتناغم.

12- بيانات أساسية مختلفة ومتنوعة مجمعة ومبوبة ومصنفة ومرقمنة بالصيغ التي تمكن من الاستفادة منها في العمليات التحليلية والتركيبية والتقييمية.

7- التخطيط العمراني والمخطط التنظيمي :

تعدُّ عمليات التخطيط العمراني من أهم العمليات الحضرية التي تتم على مستوى التجمعات العمرانية وذلك نظراً إلى علاقتها المباشرة بالعنصر البشري الذي يشكل أحد أهم أهداف العمليات التخطيطية الحضرية داخل التجمعات السكنية، كما أن لهذه العمليات وظائف متعددة سكنية وتجارية وخدمية وترفيهية تتعلق بمخطط استخدامات الأراضي وطريقة استعمالها من قبل الإنسان.

كما يمثل المخطط التنظيمي، وهو المنتج النهائي لعمليات التخطيط العمراني، إحدى الوثائق الأساسية في مسار التخطيط العام والشامل للدولة، وكذلك حلقة وصل بين المستويات التخطيطية الأدنى منه والمستويات التخطيطية الأعلى، فضلاً عن أنه يمثل وثيقة يعارض بها الآخرين في حال ارتكاب التجاوزات والمخالفات العمرانية.

يهدف المخطط التنظيمي إلى:

- ضبط نمو التجمعات العمرانية وتوسعها من خلال توجيه هذا النمو.
- تحقيق– ما أمكن– التوازن والانسجام بين المناطق الزراعية والمناطق العمرانية.
- تحقيق التحاكي والتواصل بين الأنسجة العمرانية القديمة والحديثة.

هذا إلى جانب تنفيذ توجيهات المخطط الإقليمي الذي يغطي مناطق وجود المخططات التنظيمية لمختلف التجمعات العمرانية لأنها تشكل جزءا من دراساته و توجهاته؛ بحيث يمكننا تمثيل العلاقة بينهما بمسألة الاحتواء الرياضية.

كما أنه يجب لفت الانتباه إلى إمكانية وجود مخططات من نوع خاص على مستوى الإقليم تتعلق بحماية المواقع الثقافية وإعادة تأهيلها بمختلف أشكالها ومخططات حماية للمعالم الأثرية، وكذلك العسكرية في حال وجودها.

8- مكونات المخطط العمراني:

يتكون المخطط التنظيمي من عنصرين مهمين يكملان بعضهما بعضاً، وهما المخططات ونظام ضابطة البناء.

أ – المخططات: وهي عبارة عن لوحات تغطي المناطق العمرانية وتحدد العناصر الآتية:

– مختلف أنواع النشاطات والفعاليات المسموحة.
– الكثافة السكانية لكل منطقة من مناطق المخطط التنظيمي.
– مخطط الربط الطرقي القديم والجديد أو المبرمج مستقبلاً.
– المناطق التي يجب حمايتها أو المحافظة عليها كالمواقع الطبيعية والثقافية والأثرية والسواحل.
– أماكن الأبنية العامة والمناطق الخضراء.

ب– نظام ضابطة البناء: وهو عبارة عن مجموعة من القواعد التي تحدد الارتفاعات المسموحة وعوامل الاستثمار ونسب البناء والوجائب حتى المنظر الخارجي للأسوار والتصوينات وغيرها، الأمر الذي ينعكس على المظهر العام لكل جزء من أجزاء

التجمع العمراني، كما يسمح نظام الضابطة بمقاضاة الآخرين في حال وجود النزاعات والتجاوزات بين السكان المشمولين بنظام ضابطة معين.

9- أشكال المخططات التنظيمية ونماذجها داخل الإقليم: تتعلق أشكال المخططات التنظيمية للتجمعات العمرانية داخل حدودها الإدارية غالباً بمسارها التاريخي، وبطبيعة المنطقة الجغرافية والمحددات والمعوقات الطبيعية والاصطناعية، وبالمحددات البشرية من عوامل اقتصادية واجتماعية أفرزتها القرارات والقوانين المتخذة لضم الأراضي الجديدة وإدخالها ضمن نطاق المخططات التنظيمية بحيث يمكننا أن نميّز بين عدة حالات هي :

أ- المخطط التنظيمي يغطي أو يشمل جزءاً متوسطاً من الحدود الإدارية للتجمع العمراني:

وهو واقع العديد من التجمعات العمرانية مثل:

مدينة قارة.

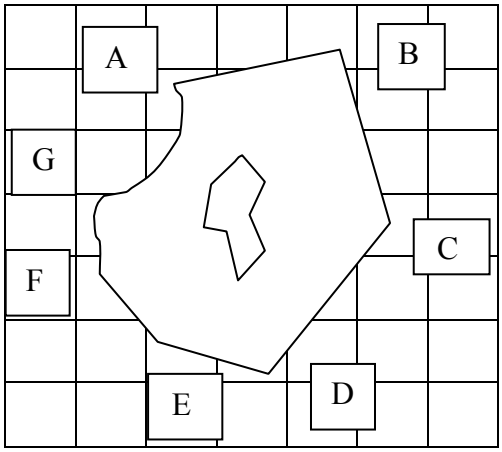

شكل رقم (2).

المصدر : - من إعداد الباحث، 2008.

ب- المخطط التنظيمي يغطي أو يشمل جزءاً جانبياً من الحدود الإدارية للتجمع العمراني:

وهو واقع العديد من التجمعات العمرانية مثل:

مدينة دير عطية.

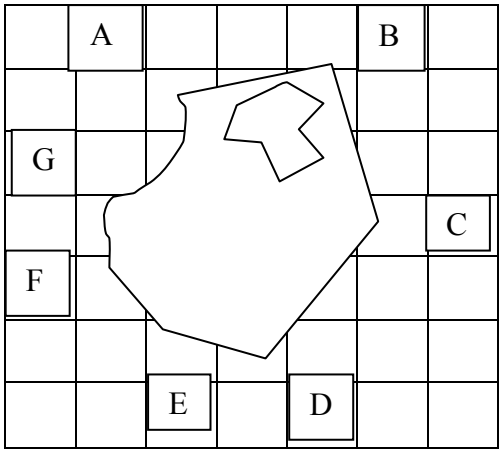

شكل رقم (3).

المصدر : - من إعداد الباحث، 2008.

ج - المخطط التنظيمي يغطي أو يشمل الحدود الإدارية للتجمع العمراني: وهو واقع العديد من التجمعات العمرانية مثل:

الحالة المثالية للمخططات التنظيمية ولما يمكن أن يحدث مستقبلاً، وهي غير موجودة حالياً في منطقة القلمون.

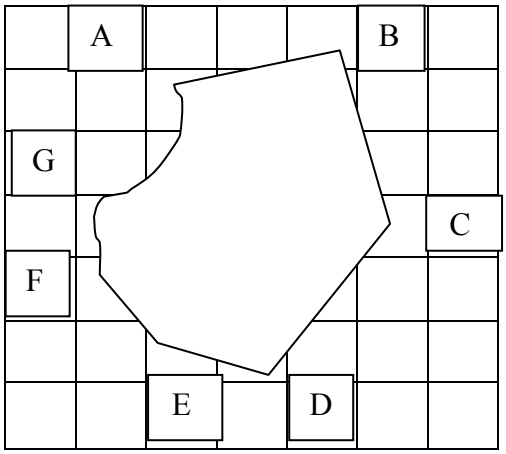

شكل رقم (4).

المصدر : – من إعداد الباحث، 2008.

ولابد من الملاحظة هنا أن هذه الحالات المتعددة للمخططات التنظيمية ليست ثابتة ودائمة بل هي عبارة عن حالة زمنية متبدلة مكانياً، فالمخطط التنظيمي الذي ينضوي تحت إحدى هذه الحالات في مدة زمنية محددة قد يتبدل ويتغير ليدخل تحت حالة أخرى، مما يعطي قدراً كبيراً من المرونة والأهمية المتنامية لدراسة هذا المخطط التنظيمي مع المخططات التنظيمية لمناطق الجوار.

10- نماذج المخططات الإقليمية: من أهم المبادئ الأساسية في التنمية المستدامة هو تخطيط التجمعات السكانية والعمرانية وتنظيمها من خلال الاعتماد على وجود مخططات إقليمية على المستويين الوطني داخل حدود الجمهورية، ثم الإقليمي داخل حدود المحافظة الواحدة أو عدة محافظات (أي أن هذه الأمثلة لا يقتصر وجودها على المستوى الوطني بل على المستوى الإقليمي أيضاً فمن خلال المثال التوجيهي للتهيئة[1]

[1] – المثال التوجيهي للتهيئة، يستعمل هذا المصطلح في المكاتب المعمارية والعمرانية والمؤسسات الحكومية التونسية، وهو يقابل المخطط الإقليمي لدى المكاتب والمؤسسات الحكومية السورية.

تحدد وظائف التجمعات السكانية ونشاطاتها وتوسعاتها والمؤثرات الخارجية عليها وأثرها في البيئة المحيطة) [1] .

ويمكن التمييز بين المخططات الإقليمية وبين المخططات القطاعية التي تعتمد على التخصصات والتوجهات باتجاه نشاطات أو خدمات معينة ومحددة على مستوى الدولة أو الإقليم، كقطاع السكن وقطاع النقل وقطاع الصحة وقطاع التعليم وغيرها من القطاعات الأخرى، بحيث يمكن التمييز بين مخططات قطاعية على المستوى الوطني، ومخططات قطاعية على المستوى الإقليمي، في حين أن المخططات الإقليمية تشمل هذه المخططات القطاعية كلّها.

وتحدد المخططات الإقليمية المحاور العريضة والتوجهات الرئيسة لتنمية المناطق والتجمعات العمرانية مع الأخذ بالحسبان علاقاتها وارتباطاتها بالمحيط أو الجوار المباشر وغير المباشر، وكذلك التوازنات التي يتعين المحافظة عليها، وذلك بين التوسع العمراني وممارسة النشاطات الزراعية والنشاطات الاقتصادية الأخرى، كذلك ضرورة حماية المواقع الطبيعية والمواقع الثقافية بما فيها الأثرية ومناطق الحماية.

[1] – د. حمزة ،هيثم، دراسة تحليلية تطبيقية لأدوات التخطيط العمراني في تونس – من خلال مراجعة مثال التهيئة العمراني للبطان بولاية أريانة. شهادة الدراسات العليا التخصصية في التهيئة الحضرية D.E.S.S، جامعة تونس I، المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية والتعمير .E.N.A.U 1996–1997.

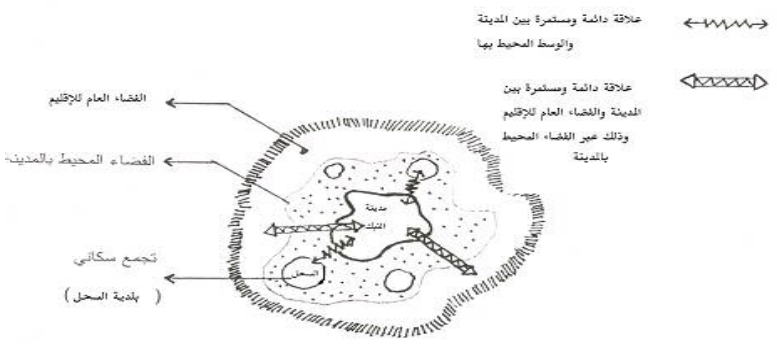

شكل رقم (5) العلاقات المتبادلة بين مختلف الفضاءات.

المصدر: – من إعداد الباحث استنادا إلى دراسة تحليلية تطبيقية لأدوات التخطيط العمراني في تونس – من خلال مراجعة مثال التهيئة العمراني للبطان بولاية أريانة. 1996–1997. د. حمزة،هيثم.

إن عدم وجود مخططات إقليمية (على المستوى الوطني أو على مستوى الأقاليم المختلفة) تبين وتوجه التوسعات والامتدادات العمرانية للتجمعات الحضرية والسكانية وفق نظام متناسق ومتكامل أتاح الفرصة للاستعمال غير المناسب للأراضي، ولانتشار العشوائية والفوضوية في داخل معظم المدن السورية المتوسطة والكبيرة الحجم لكي تؤثر تأثيراً كبيراً وسلبياً في تلك المدن والتجمعات العمرانية المختلفة، هذا الواقع استدعى التوجه نحو الخطط الخمسية بشكل كبير للأخذ بمعطياتها على المستوى المنظور والقريب بحيث يكون الحل اسعافياً مؤقتاً قبل أن يكون علاجياً ناجعاً ودائماً، إلا أن هذه الخطط أتت قاصرة عن توفير خصائص التناسق والتكامل بين السكن المديني والتجمعات العمرانية والسكانية المحيطة بها من جهة وبين الجوانب والنشاطات والأنشطة الاقتصادية المختلفة من جهة أخرى، إذ لابد دائماً من تناول هذه الخصائص واحترامها من خلال تناول مسألتين أساسيتين تتعلقان بالبعدين الزماني والمكاني وهما:

1- البعد المكاني: وتتعلق بالبعد المكاني أو الجغرافي، فيما بين التجمعات العمرانية ضمن الإقليم، وهي تنضوي على فكرة التأثير المتبادل بين مدن قارة – دير عطية – النبك – يبرود، بحيث يمكن أن تخضع العلاقة بين هذه التجمعات العمرانية إلى قانون التجاذب أو الكتل المادية كما هو موضح في اللوحة التوضيحية رقم (6).

وبحيث تحسب هذه القوى من تطبيق قانون الجاذبية الآتي:

$F1 = C*(A*A1)/R1^2$

$F2 = C *(A1*A2) / R2^2$

$F3 = C *(A*A3) / R3^2$

ومن خلال دراسة القانون السابق نجد أنه كلما صغرت المسافة بين التجمعات العمرانية فإن علاقة الارتباط فيما بينها تكبر وتقوى، وكلما كبرت هذه المسافة فإن الارتباط يقل ويضعف الأمر الذي سوف ينعكس على عامل الالتحام والاندماج بين هذه التجمعات العمرانية، إذ سوف يفرض على المخططين الحضريين في هذا الإقليم إعطاء مسألة البعد المكاني أهمية قصوى والتنسيق مع القضية الثانية وهي مسألة البعد الزمني لتوجيه وتنسيق عملية الاندماج بأفضل الطرائق والأساليب الممكنة وأقل الأخطار والتدهورات.

A : تمثل تجمعاً عمرانياً لمدينة النبك .

A1،A3، A2 : تمثلان تجمعات سكانية مجاورة لمدينة النبك.

A1 : تمثل تجمعاً سكانياً لمدينة دير عطية

A2 : تمثل تجمعاً سكانياً لمدينة قارة

A3 : تمثل تجمعاً سكانياً لمدينة يبرود

R1,R3 ،R2: تمثلان البعد بين التجمعات على الترتيب(A,A3), (A،A2)، (A، A1).

F1, F3 ، F2 : تمثلان قوى التجاذب بين التجمعات العمرانية على الترتيب(A, A3)، (A،A1)، C.(A2،A1) :

يمثل عدداً ثابتاً.

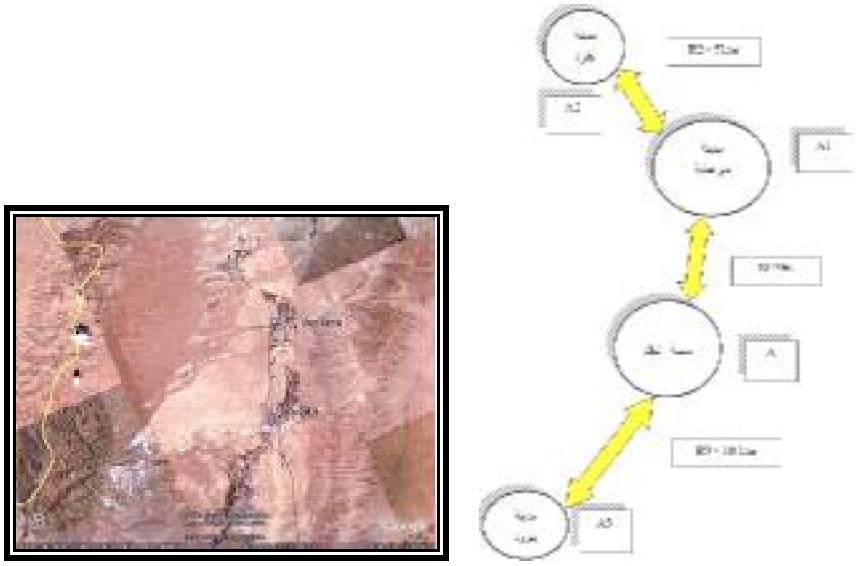

شكل رقم (6) لوحة تبين البعد المكاني بين التجمعات العمرانية.

المصدر :– من إعداد الباحث. 2008.

كما يمكن للقانون السابق أن يسهم بوضع جدول أهمية تسلسلية لهذه التجمعات المتجاورة فيما بينها من خلال المسافات الفاصلة.

2- البعد الزمني: وتتعلق بالبعد الزمني الذي يطوي المسافات المكانية بسرعة فيما بين التجمعات العمرانية، وذلك لازدياد ضغوطات التوسع الحضري على حساب الأراضي الزراعية إزاء حل أزمة السكن المتفاقمة محلياً وعالمياً، فهذه المسألة كفيلة بتحويل علاقات القرب والتجاور إلى علاقات ذات صفة مميزة يمكن أن تكون علاقة توأمية، ونجد مثل هذه الحالة قد حصلت فعلاً في عدة بلدان عالمية مثل هولندا حيث التقت كل من مدينتي لاهاي وروتردام واندمجتا ضمن نسيج عمراني واحد، وكذلك ما هو متوقع أن يحصل في تونس بين مدينتي طبربة والبطان اللتين تقعان على طرفي وادي مجردة إذ تتأكد الصلة المتنامية بين هذين التجمعين العمرانيين.

11- أهداف المخططات الإقليمية: من أهم الأهداف المنوطة بالتخطيط الإقليمي ومخططاته :

1- تركيز المشاريع الكبيرة والمهيكلة على تراب الإقليم الواحد سواء كانت هذه المشاريع على المستوى المركزي أم المحلي وذات ملكية حكومية أو خاصة أو مشتركة، ومن ثم العمل على إيجاد التنسيق وتفعيله بين مختلف هذه القطاعات وضمن آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2- يبين ويحدد استعمالات أراضي الإقليم من سكنية وصناعية وتجارية وخدمية وزراعية فضلاً عن النظام الطرقي والمرافق العامة والخدمية المهيكلة والمواقع الثقافية بما فيها المواقع الأثرية ومواقع الصيانة والحماية التي ينبغي المحافظة عليها وإحياؤها.

3- الاتجاهات العامة والمسيطرة لتوسع التجمعات العمرانية داخل الإقليم ونموها، من أجل مراعاة البعدين المكاني والزماني والسيناريوهات العمرانية المحتملة للتوسع واتجاهاته والتحاما ته المستقبلية.

4- مراعاة المخاطر الطبيعية من زلازل وفيضانات وخلافه ضمن الإقليم الواحد، وارتباطات تلك المخاطر بالأقاليم المجاورة وكذلك تأثيراتها في البيئة المحيطة بالإقليم.

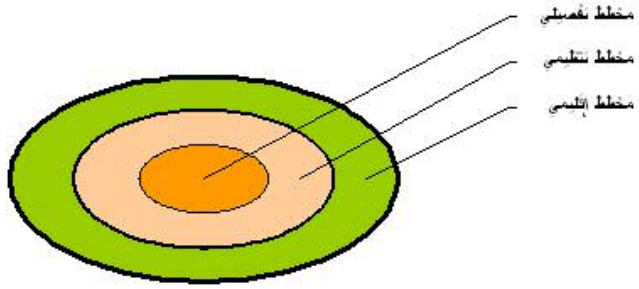

شكل رقم (7) يبين موقع المخطط الإقليمي ضمن بقية المخططات.

المصدر : – من إعداد الباحث. 2008.

12- إعداد المخطط الإقليمي :

نظراً إلى أنَّ هذه المخططات يمكن أن توجد على المستويين الوطني والاقليمي فلا بد من التمييز بين موضوعين أساسيين من توجهاته وهما :

أ– **المناطق الجغرافية التي تغطيها المخططات الإقليمية:** ويمكننا تقسيمها إلى:

– **مناطق ذات صفة أو مساحات كبيرة:** وقد توجد على مستوى الإقليم أو البلد.

– **مناطق ذات صفة أو مساحات صغيرة:** وتوجد كذلك على المستويين المحلي والوطني.

ب– **الإدارة أو الجهة التي تتولى دراسة هذه المخططات وإعدادها:** ويمكن تحديدها بحسب صفة المناطق التي تغطيها هذه المخططات :

– أمَّا المخططات الإقليمية التي تدرس **المناطق ذات المساحات الكبيرة** فيجب أن يقع إعدادها على مستوى مركزي أي من قبل الوزارة المكلفة بالتخطيط .

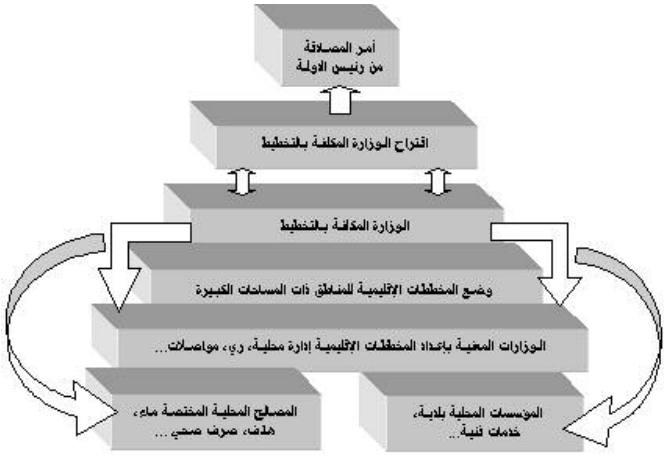

شكل رقم (8) يبين العلاقات المتبادلة بين الوزارات والمؤسسات والمصالح المحلية للمصادقة على المخططات الإقليمية ذات المساحات الكبيرة.

المصدر: – من إعداد الباحث استنادا إلى دراسة تحليلية تطبيقية لأدوات التخطيط العمراني في تونس – من خلال مراجعة مثال التهيئة العمراني للبطان بولاية أريانة. 1996–1997. د. حمزة،هيثم.

– أمَّا المخططات أما بالنسبة للمخططات الإقليمية التي تدرس **المناطق الصغيرة المساحة** فيمكن أن يقع إعدادها من قبل الإدارات المحلية المعنية أي على مستوى

غير مركزي، وذلك في حال توافر الإمكانيات الفنية والتقنية أو من قبل مكاتب استشارية مختصة في حالة عدم توافر الأطر الفنية لدى المؤسسات المعنية بالأمر.

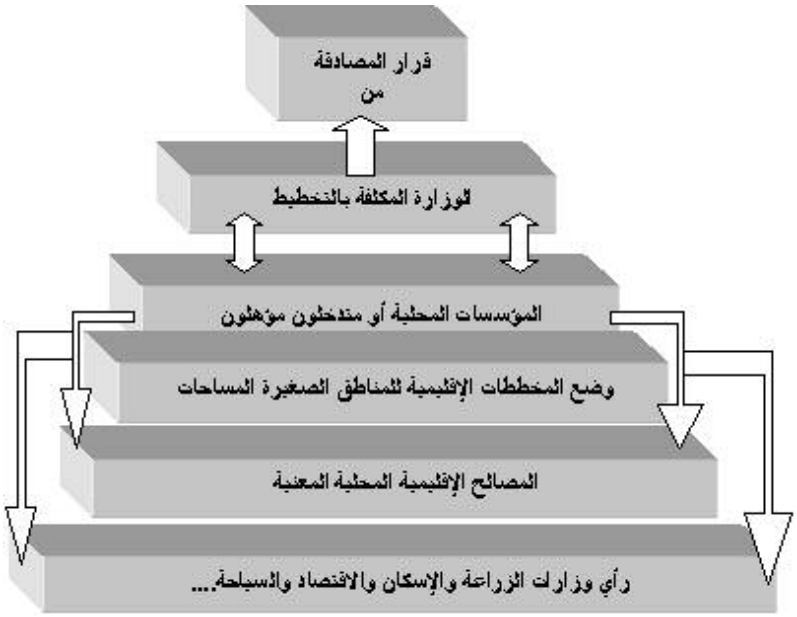

شكل رقم (9) يبين العلاقات المتبادلة بين الوزارات والمؤسسات والمصالح المحلية المصادقة على المخططات الإقليمية ذات المساحات الصغيرة.

المصدر : - من إعداد الباحث استنادا إلى دراسة تحليلية تطبيقية لأدوات التخطيط العمراني في تونس – من خلال مراجعة مثال التهيئة العمراني للبطان بولاية أريانة. 1996-1997. د. حمزة،هيثم.

وأحياناً كثيرة نجد بعض المناطق ذات الصبغة الخاصة والحساسة من النواحي الطبيعية والبيئية أو حتى العمرانية على غرار المناطق الساحلية ذات البنية البيئية الهشة أو التجمعات العمرانية الكبرى كدمشق الكبرى وحلب الكبرى وغيرها، الأمر الذي يستدعي دراستها وتمييزها عن المناطق الأخرى، وذلك بتدخل المشرع لتحديد ووضع قائمة تتعلق بتلك المناطق المهمة من قبل وزارتي الإسكان والإدارة المحلية، ولكن بعد أخذ آراء كل من وزارة الزراعة فيما يتعلق بالأراضي الزراعية وخارطتها التصنيفية ووزارة السياحة فيما يتعلق بالمواقع الثقافية والتراثية والأثرية ووزارة

الاقتصاد فيما يتعلق بتوزيع النشاطات والفعاليات المختلفة على كامل تراب القطر ووزير الصناعة فيما يتعلق بتشييد المناطق الحرفية والمدن الصناعية وإنشائها.

تعدُّ هذه المناطق ذات أهمية كبيرة ومميزة عن بقية المناطق الأخرى نظرا إلى أهميتها وخصائصها الذاتية الأمر الذي استدعى إجراءات خاصة بإعداد مخططاتها الإقليمية من قبل الجهات المخولة بذلك.

أمَّا إعداد المخططات الإقليمية لباقي المناطق الأخرى فإن الأمر يكون على مستوى أدنى من مستوى إعدادها للمناطق ذات الصبغة الكبيرة أو الحساسة، بحيث يقع إعدادها من قبل المؤسسات المحلية المعنية ذاتها وبعد أخذ رأي بقية المتدخلين في مجال التخطيط، كما أن قرار المصادقة عليها يكون بمستوى قانوني أقل من المستوى الذي يتم به تصديق المخطط الإقليمي للمناطق الكبيرة والحساسة، فتكون المصادقة بقرار وزاري فقط، في حين تكون مصادقة المخططات الإقليمية للمناطق الكبيرة والحساسة وفقاً لمرسوم رئاسي.

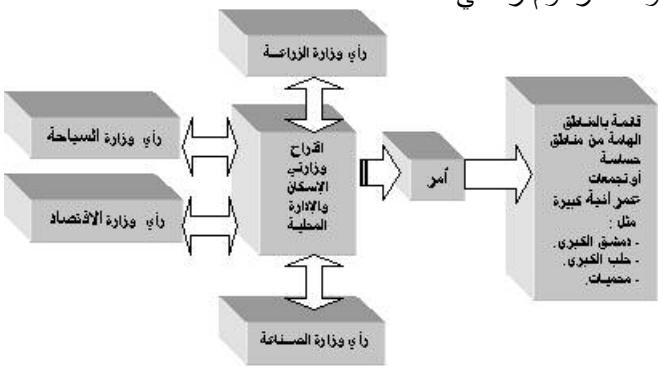

شكل رقم (10) يظهر العلاقات المتبادلة بين الوزارات المعنية بتحديد قائمة المناطق الحساسة التي تحتاج إلى مخططات إقليمية.

المصدر : – من إعداد الباحث استنادا إلى دراسة تحليلية تطبيقية لأدوات التخطيط العمراني في تونس – من خلال مراجعة مثال التهيئة العمراني للبطان بولاية أريانة. 1996–1997. د. حمزة،هيثم.

13- النتائج:

من خلال ما سبق نستطيع إدراك مدى ضرورة وجود المخطط الاقليمي لمنطقة القلمون ودوره في توجيه توسع مدنها وتجمعاتها العمرانية المختلفة ونموها بما يحقق اندماجاً ملائماً ومنسجماً فيما بينها عبر الوقت وتلافي وجود نشاطات متناقضة ومتجاورة مكانياً فيما بين تجمعاتها العمرانية المختلفة.

ومن أجل تحقيق ذلك كان لابد من احترام العلاقات المتبادلة والمنظمة بين المخططات التنظيمية ضمن إقليم القلمون من جهة وبقية المخططات الأخرى بمستوياتها المتعددة الوطنية والمحلية من جهة ثانية، بحيث يؤمن اندماجاً متوازناً ويقلل من الاختلالات العمرانية، ويضع تصوراً مستقبلياً للإدارة الحضرية للتجمع العمراني المندمج حديثاً.

14- التوصيات:

- العمل على دراسة المسار التخطيطي لإقليم القلمون شكلاً وحجماً وتوزع التجمعات العمرانية فيه من خلال الاعتماد على حجمها ورتبها.

- تحديد أهمية إقليم القلمون وعلاقاته بجواره من الأقاليم الأخرى من حيث الوضع السكاني والعمراني والاقتصادي.

- إجراء دراسات تحليلية عن طبيعة المخططات التنظيمية لمدن منطقة القلمون خصوصا وللتجمعات العمرانية الأخرى القديمة والحديثة، وإجراء عمليات الربط الجغرافي فيما بينها لتحديد الرؤية المستقبلية لتوسعها وامتداداتها، ومن ثم مسألة اندماجها عمرانياً.

- وضع سياسة حضرية على مستوى المناطق المتجاورة لتحديد أسلوب اندماجها وطريقته بشكل متناسق ومنسجم وذلك عند دراسة مخططاتها التنظيمية.

15- الخاتمة: سعى البحث إلى التطرق إلى ذكر اتجاهين وأسلوبين مختلفين في معالجة قضية نمو التجمعات العمرانية، ومن ثم اندماجها ضمن نسيج عمراني واحد، وهما النمو غير الذاتي وذلك بالاعتماد على مبدأ المدن الجديدة لحل القضايا الإسكانية

مثلما حصل في مدن باريس ولندن التي تعدُّ (المدينة العالمية الوحيدة التي سجلت تراجعاً خلال النصف الثاني من القرن العشرين في عدد سكانها، وذلك بفضل اعتماد مبدأ المدن الجديدة في معالجة التوسع العمراني)[1]، والنمو الذاتي من خلال التوسع المحيطي للتجمعات السكنية، ومن ثم التوسع في دراسة هذا المبدأ الذي سوف يؤثر في المحيط المباشر للمدن والتجمعات البشرية، وكذلك في عمليات الالتقاء والاندماج العمراني فيما بينها.

كما حاول البحث تفهم العلاقات التخطيطية القائمة بين مختلف وثائق التعمير من مخطط وطني إلى مخطط إقليمي ومخططات تنظيمية ومن ثم تحقيق الانسجام وتنفيذ تعليمات هذه الوثائق من خلال تلقي توجيهات علوية وإصدار توجيهات للمستوى الأدنى؛ كل ذلك من خلال علاقات شاقولية محددة وواضحة للتطبيق.

[1] – جبور، سعد الله ، جوانب عن المدن الجديدة البريطانية، بحث مقدم لأسبوع العلم السادس والثلاثين، 2-7 /11 /1996.

مراجع البحث:

1-عبد الله عطوي، جغرافية المدن، جزء 1،2،3 ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 2001.

2- عبد الله عطوي، جغرافية السكان، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 2001.

3- حيدر عباس، فاروق، تخطيط المدن والقرى، ط1، مركز الدلتا، القاهرة، 1994.

4 - أبو العطا، طارق عبد اللطيف، (المدن والضواحي الثانوية كحل للتوسع الحضري) ندوة التوسع الحضري دوافعه ومشاكله وسياسات التنمية الحضرية. 26 - 1988/12/28.مصر.القاهرة.

5 - الحكيم، علا سليمان (أقطاب النمو كأسلوب لحل مشاكل المدن الكبرى في مصر) ندوة التوسع الحضري دوافعه ومشاكله وسياسات التنمية الحضرية. 26 - 1988/12/28.مصر.القاهرة.

6- محمد أحمد، محمد جمال الدين،(أهمية المجتمعات والمدن الجديدة لمواجهة النمو الحضري) ندوة التوسع الحضري دوافعه ومشاكله وسياسات التنمية الحضرية. 26 - 1988/12/28.مصر.القاهرة.

7- ربيع، مجدي، (التجمعات العمرانية الجديدة حول القاهرة) ندوة التوسع الحضري دوافعه ومشاكله سياسات التنمية الحضرية. 26 - 1988/12/28.مصر.القاهرة.

8- بركات، حسام،(أسس تخطيط المنظومة الموحدة للإسكان في سورية)، مجلة جامعة البعث، المجلد 20، العدد 2، 1998.

9- سموليار، ي. م.(المخططات العمرانية العامة للمدن الجديدة)، دار ستروي إزدات. موسكو 1973.

10- المجموعات الإحصائية للأعوام من 1998 وحتى 2007 المكتب المركزي للإحصاء.

11- نتائج التعداد العام للسكان الجاري في عامي 1994، 2004. المكتب المركزي للإحصاء بدمشق.

12- المخططات التنظيمية للمدن الأربع قارة، دير عطية، النبك، يبرود.

13- جبور، سعد الله، جوانب عن المدن الجديدة البريطانية، بحث مقدم لأسبوع العلم السادس والثلاثين، 2-7 /11 /1996.

14- د. حمزة، هيثم، دراسة تحليلية تطبيقية لأدوات التخطيط العمراني في تونس – من خلال مراجعة مثال التهيئة العمراني للبطان بولاية أريانة. شهادة الدراسات العليا التخصصية في التهيئة الحضرية .D.E.S.S، جامعة تونس I، المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية والتعمير .E.N.A.U 1996- 1997.

15- د. صلاح الدين بحيري، قراءات في التخطيط الإقليمي- وجهة نظر جغرافية،دار الفكر، 1994، الطبعة الأولى. ص 12.

16- الندوة العلمية المصاحبة للمؤتمر العام الثاني عشر لمنظمة المدن العربية: الانفجار السكاني في المدن العربية وتحديات القرن الواحد والعشرين، البحوث وأوراق العمل، مدينة الكويت 2000م.

17- غنيم، عثمان محمد: مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي، كلية التخطيط والإدارة، جامعة البلقاء التطبيقية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمّان، الطبعة الثالثة، 2005م

18- بو صبحة، كايد عثمان: جغرافية المدن، قسم الجغرافية، الجامعة الأردنية، الطبعة الأولى،2003 م.

19- مشروع أسس ومعايير التخطيط العمراني الصادرة من قبل وزارة الإدارة المحلية والبيئة،.

20- الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، وزارة الإدارة المحلية والبيئة، ندوة حوار حول التخطيط الإقليمي والتنظيمي في سورية، 2/29 إلى 3/1 /2008 .

21- د عقيلي، طلال، الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الـوزراء، وزارة الإدارة المحلية والبيئة، المجلس الأعلى للعلوم أسبوع العلـم 47، مـؤتمر التخطـيط الإقليمي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في سـورية، 26- 29 تـشرين الثـاني 2007.

22 - M.J BERTRAD PRATIQUE DE LA VILLE, Masson. 1978
23 -E. Taylor, P.H.COVPER and W.LANDSAY, new towens, development of the data bank Cambridge university, Architectural center for land use and built from, Working papers n (7sp)1973.
24 - Unwin R., L etude pratique des plans de ville,LEquerre, 1981
25- Lacaze J.P., Amenager sa ville , les choix du maire en mattiere d urbanisme, Le Moniteur, 1988.
26- Alshuwaikhat, H. and Y. Aina "Sustainable Cities: Implementation of Strategic Environmental Assessment in Saudi Arabian Municipalities," Journal of Environmental Planning and Management, Vol. 47, No. 2, pp 303-311, March 2004.
27-Alshuwaikhat, H. and Y. Aina "Sustainable Planning: The need for strategic environmental assessment-based municipal planning in Saudi Arabia," Journal of Environmental Assessment Policy and Management (JEAPM), Vol. 17, No.3, pp.387-405, 2005.

تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق: 2008/12/16.